آليات التحكم في مشكلة تعثر الإئتمان البنكي على ضوء التجارب الدولية – دراسة تحليلية -

Mechanisms to control the problem of Bank credit default in the light of international experiences - An analytical study

د. فخاري فاروق[1] *، د. زبيري نورة

[1] جامعة محمد بوضياف، المسيلة، Farouk_fakhari@yahoo.fr

[2] جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، zebiri.nora@yahoo.fr

الاستلام: 2019/08/25 القبول: 12 /2019/09 النشر: 31 /2019/10

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل مشكلة التعثر الإئتماني للبنوك العاملة على المستوى الدولي والمحلي، حيث تم التعرض لأهم الآليات المتبعة في التحكم في مشكلة التعثر وتحليل فعاليتها.

توصلت الدراسة لعدة نتائج، تمثل أهمها في أن الإفراط في منح الإئتمان دون دراسات ائتمانية دقيقة يعتبر من أهم ركائز نشأة مشكلة التعثر. كما بينت الدراسة الدور الكبير لمختلف السياسات الحكومية وكذلك السلطات النقدية والهيئآت المالية في احتواء ظاهرة تعثر الإئتمان البنكي للبنوك العاملة على المستوى العالمي وكذلك على مستوى البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التعثر الإئتماني، البنوك، تجارب دولية، مجهودات دولية، لجنة بازل.

رموز jel: G21، E51.

Abstract

The objective of this article is to study and analyze the problem of Credit default in the banks that are operating on the international and local level, where the most important mechanisms used to control the problem of Stumbling and to analyze its effectiveness. The study reached several conclusions, The most important one is that the excessive credit granting without accurate credit studies is one of the most important pillars of the problem of Stumbling , The study also showed the great role of various government policies as well as monetary authorities and the financial institutions in containing the phenomenon of Credit default that are operating globally and at the level of Algerian commercial banks.

Keywords: Credit default, Banks, International Experiences, International efforts, Basel Committee.

(JEL) Classification : G21 ،E51.

* المؤلف المراسل: **د. فخاري فاروق**، الإيميل: Farouk_fakhari@yahoo.fr

1. مقدمة:

على الرغم من الإجراءات الإحترازية التي تقوم بها البنوك في تسيير مخاطر العملية الإئتمانية، إلا أن الواقع ولعدة أسباب قد أثبت أن عملية الحد من مشكلة عدم قدرة البنوك على استرداد مختلف أصول المبالغ الإئتمانية وفوائدها التي تم إقراضها لعملائها أمر مستحيل، وذلك لوجود العلاقة المتصلة بين طبيعة العائد المحصل عليه جراء منح الإئتمان وبين مخاطره.

لقد عرف النشاط البنكي في السنوات الأخيرة عدة تجارب ممثلة في أزمات مالية وبنكية في العديد من دول العالم، أدت إلى تعثره وحتى إلى انهياره وإفلاسه، وذلك عموما نتيجة قصور في تقدير المخاطر الإئتمانية، وفي خضم تطورات تلك الأزمات حاولت حكومات دول العالم ممثلة في سلطاتها النقدية، ومختلف الهيئات المالية الدولية احتواء حدة الأزمات البنكية التي أفرزتها مشاكل تتعلق بالدرجة الأولى بمشكلة التعثر الإئتماني، وذلك من خلال اقتراح مجموعة من الأساليب المحددة لمبادئ سلامة العمل المصرفي على المستوى الدولي.

الجزائر وكغيرها من بقية دول العالم، عرف نظامها البنكي عدة مراحل وتطورات إصلاحية، هادفة إلى تنظيم طبيعة النشاط البنكي والإئتماني وكذلك تحديد الأطر العامة لتسيير المخاطر الإئتمانية وكذلك تدنية مخاطر التعثر، وفي هذا الصدد تم إصدار قانون النقد والقرض 90-10.

1.1. إشكالية البحث: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في إبراز أهم المجهودات التي اتبعتها مختلف دول العالم من أجل التحكم في مشكلة تعثر الإئتمان البنكي الذي تمنحه بنوكها لعملائها، وذلك في ظل التحولات التي شهدتها بيئة الأعمال البنكية، وبناء على هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة في التساؤل المحوري الآتي:

ما هي أهم آليات التحكم في مشكلة التعثر الإئتماني للبنوك العاملة على المستوى العالمي والجزائري؟

2.1. فرضيات الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

- تنشأ مشكلة تعثر الإئتمان البنكي نتيجة لعدة أسباب ذات علاقة بكل من البنك، العميل والظروف المحيطة بهما.
- يعتبر التوسع المفرط في منح الإئتمان البنكي عاملا كافيا لحدوث أزمات مالية وبنكية ناتجة عن مشكلة تعثر الإئتمان البنكي.
- تعتبر السياسة النقدية أسلوبا كافيا لعلاج مشكلة تعثر الإئتمان البنكي على المستوى الدولي والمحلي.
- يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 الذي يتخذ من معايير لجنة بازل الدولية ركيزة له في مبادئ تسيير المخاطر الإئتمانية، معبرا كافيا للتحكم في مشكلة تعثر الإئتمان البنكي لدى البنوك التجارية الجزائرية.

3.1. أهمية البحث: تعتبر العملية الإئتمانية الدعامة الأولى لطبيعة العمل البنكي، وذلك نظرا إلى حجم العائد الذي يمكن أن يحققه البنك بالمقارنة مع بقية عوائد أنشطته الأخرى، فالنظام البنكي يعتبر نظاما إئتمانيا بالدرجة الأولى، غير أن هذا العائد مرتبط دائما بخطر فشل أو تعثر الطرف الآخر للعملية الإئتمانية بالوفاء بالتزاماته الإئتمانية اتجاه البنك. ولما كانت المنظومة البنكية في الجزائر تمثل العنصر الأساسي في تمويل اقتصادها، وتلبية لهذا الغرض ونتيجة دخول النظام البنكي الجزائري اقتصاد السوق وانفتاحه عليه من جهة، وازدياد درجة المخاطر المصاحبة لعملية منح الإئتمان البنكي من جهة أخرى، كان من الضروري جدا أن تعمل البنوك العاملة في الجزائر على تفعيل مختلف أساليب إدارة مخاطر التعثر الإئتماني وتدعيمها بمختلف الأساليب الحديثة التي أثبتت فعاليتها في مختلف البنوك العاملة في دولة العالم.

4.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف الآتية:

- تعميق مفهوم مشكلة تعثر الإئتمان البنكي، وذلك من خلال الوقوف على أهم أسبابه وأهم أساليب معالجته.
- التعرض إلى الأساليب التي انتهجتها مختلف دول العالم في إدارة مشكلة التعثر الإئتماني لدى بنوكها.
- محاولة الوقوف على المجهودات والأشواط التي قطعتها الأنظمة البنكية في مجالات تسيير المخاطر الإئتمانية وكيفية التحكم في التعثر الإئتماني على مستوى بنوكها.

5.1. منهج الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة ونظرا لطبيعة موضوعها تم استخدام المنهج الوصفي، حيث تم استخلاص وتحليل مختلف الأبعاد المحيطة بموضوع الدراسة.

6.1. حدود الدراسة:

الإطار الزمني للدراسة: حدد الإطار الزمني لدراسة مشكلة تعثر الإئتمان البنكي على المستوى العالمي والمحلي خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2017).

الإطار المكاني للدراسة: تشمل الدراسة مختلف الأنظمة البنكية العالمية والجزائرية ذات التجربة مع مشكلة تعثر الإئتمان البنكي.

2. مدخل نظري لمشكلة تعثر الإئتمان البنكي:

1.2. **مفهوم تعثر الإئتمان البنكي:** يقصد بالتعثر الإئتماني "تلك التسهيلات الإئتمانية بكافة أنواعها التي حصل العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات إئتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة (Bad loans)، وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا". (***عبد المطلب، 2009***)، كما يعرف عثمان محمد داود التعثر الإئتماني في البنوك بأنه:" عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الإستحقاق".(***داود، 2013***).

عموما تعرف مشكلة تعثر الإئتمان البنكي بأنها ظاهرة سلبية تحدث نتيجة وقوع خلل في العلاقة الإئتمانية بين البنك والعميل، يتمثل جوهرها في عدم قدرة البنك على تحصيل مبلغ الإئتمان وفوائده.

2.2. **أهم أسباب تعثر الإئتمان البنكي**:

1.2.2 **أسباب تعثر الإئتمان البنكي الراجعة للبنك:** إن تسجيل قصور في عملية التحليل الإئتماني ومختلف الإجراءات الإحترازية المحيطة بعملية منح الإئتمان البنكي، من شأنها أن تسهم بشكل كبير في خلق مشكلة التعثر الإئتماني، وبالتالي فإنه من بين أهم المسببات التي يجب الوقوف عندها وتحليلها هي تلك المسببات التي يتحمل فيها البنك قدرا مهما من مسؤولية حدوث مشكلة تعثر الإئتمان الذي تمنحه لعملائها.

2.2.2 **أسباب تعثر الإئتمان البنكي ذات العلاقة بالمؤسسة المقترضة (العميل):** يتحمل العميل طالب الإئتمان البنكي القدر الكافي من مسؤولية نشوء مشكلة التعثر الإئتماني، وتعود أسباب ذلك إلى عدة عوامل لها علاقة بشخص العميل ولأسباب أخرى تعود إلى عوامل ذات علاقة بمشروع العميل المطلوب تمويله. (***يوسف، 2013***).

3.2.2 **أسباب تعثر الإئتمان البنكي ذات العلاقة بالظروف المحيطة:** تحدث مشكلة تعثر الإئتماني البنكي أيضا نتيجة لعدة عوامل خارجة عن تحكم كل من البنك والعميل، يتعلق الأمر بعدة أسباب ذات علاقة بظروف السياسات الإقتصادية المحيطة بكل من العميل والبنك، وكذلك ظروف ذات علاقة بالعوامل السياسية والإجتماعية والقانونية.

3.2. **آليات معالجة مشكلة تعثر الإئتمان البنكي:** تقوم البنوك بإتباع مجموعة من الأساليب والتقنيات العلاجية بهدف تحصيل مبالغ عملياتها الإئتمانية المتعثرة. ويمكن ترتيب العناصر العلاجية حسب كل مرحلة إلى الآتي:

- مرحلة التفاوض مع العميل وتحصيل الإئتمان المتعثر بشكل ودي.

- عملية تسوية الإئتمان المتعثر (وهي مجموعة النشاطات المتصلة والكافية التي تهدف إلى الإسترجاع الكلي لمبلغ الإئتمان وتتمثل في: إعادة الجدولة، تعويم نشاط العميل، رسملة دين العميل المتعثر، دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى، شراء بعض أصول المقترض أو المشروع).
- مرحلة تصفية الإئتمان البنكي المتعثر **(**السير بالإجراءات القانونية، مرحلة إقفال ملف الإئتمان البنكي المتعثر**).**

3. تجارب دولية مع مشكلة تعثر الإئتمان البنكي:

2.3. أهم الأزمات المالية والبنكية الناتجة عن التعثر الإئتماني لبعض الدول الأجنبية:

1.2.3 **أزمة اليابان:** تعرضت البنوك اليابانية منذ نهاية عقد الثمانينات إلى مشكلة الديون المتعثرة، والتي ألقت بظلالها على الإقتصاد الياباني. ولم تنجح الحكومة اليابانية في علاج تلك الأزمة ومواجهة تداعياتها بشكل كامل وتام خاصة في بداية الأزمة (***عبد المطلب، 2009***)، وتشير بعض الدراسات إلى أن حجم المبالغ الإئتمانية المتعثرة لدى البنوك اليابانية خلال السنوات 1992-2000 بلغ 71800 بليون ين، وأن حوالي 58400 بليون ين قد تم إطفائها خلال هذه الفترة.(***أبو عبيد، 2003***). ويمكن تلخيص أهم العوامل المتسببة في نشأة مشكلة التعثر الإئتماني لدى البنوك اليابانية كالآتي: (***عبد المطلب، 2009***).

- الركود الذي لحق بالإقتصاد الياباني: ترتب عليه توقف الجهات المقترضة عن سداد ديونها للبنوك، ومن ثم أصبح جانب كبير من تلك الديون غير مؤدى No Performing.
- توسع البنوك اليابانية في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة ثابتة لآجال طويلة، متأثرة بالإزدهار الذي شهده سوق العقارات آنذاك.

2.2.3 **أزمة الولايات المتحدة الأمريكية (أزمة الإئتمان)**: تعتبر الأزمة المالية التي اندلعت في صائفة 2007 كنتيجة للإخفاق الكبير الذي عرفه استرداد الديون العقارية الممولة من طرف البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية (قروض الـ Sub-Prime) (***بلطاس، 2009***)، حيث تمنح القروض الرهنية (العقارية) للأفراد لتمويل الحصول على السكنات الخاصة (الشخصية). ويتم تصنيف هذه القروض حسب القدرة المالية للمدين. إذا كانت هذه القروض ممنوحة لمدينين لهم قدرة مالية كبيرة، فإن المخاطرة في هذه الحالة تكون ضعيفة، على اعتبار أن هؤلاء الأشخاص لديهم القدرة على سداد الديون في حالة تراجع السوق العقارية وانهيار الأسعار فيها. ***(لطرش، 2015)***.

1.2.2.3 **أسباب أزمة الإئتمان في الولايات المتحدة الأمريكية:** يمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة الإئتمان في الولايات المتحدة الأمريكية في العناصر الآتية:

أ. **الإفراط في منح إئتمانات عالية المخاطر:** في ظل توافر مستويات عالية من السيولة والجشع الكبير في تحقيق عوائد مالية لدى المؤسسات المالية، فقد قامت هذه الأخيرة بتحويل السيولة الوفيرة إلى قروض عقارية لمنخفضي الملاءة المالية حيث تم إغرائهم بقروض عقارية ذات دفعات أولى منخفضة ولكن بنسب فوائد مرتفعة على المدى الطويل. (***بن عمر، 2011***).

ب. **إرتفاع معدل الفائدة الإئتماني:** كانت قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغير وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الإنطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدرج. وعلى هذا ومع الإرتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية من 2% إلى حوالي 5.7%، جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الملاءة وغير قادرة على تحمل أعباء ديونها.

الشكل رقم (01): نسب تعثر الأفراد عن سداد مبالغ الإئتمان العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2008-1999)

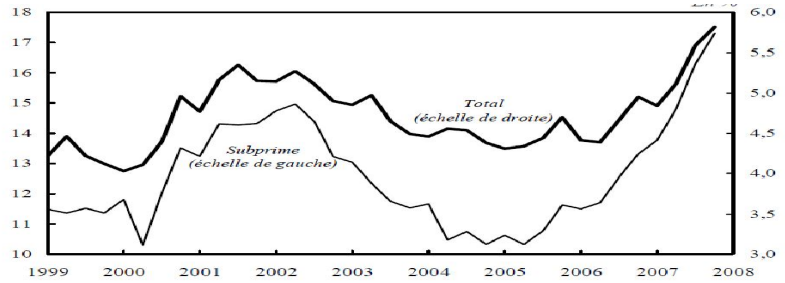

Source : - Patrick Artus et autres, (2008), La crise des subprimes, La documentation française, Paris, France, p72.
- **Luc Laeven, Fabian Valencia**, (2011), Systemic banking crises: a new database, working paper, IMF, p 34.

الشكل رقم (02): أسعار العقارات ومعدلات الفائدة خلال أزمة الرهن العقاري الأمريكية

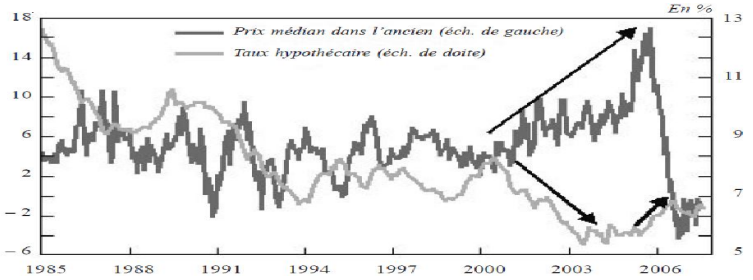

Source : Patrick Artus et autres, (2008), La crise des subprimes, La documentation française, Paris, France, p 47.

نلاحظ من خلال الشكلين (01) و(02) أن انخفاض أسعار العقارات الأمريكية بداية من سنة 2006 كان مصاحبا لإرتفاع معدلات الفائدة خلال نفس الفترة، الأمر الذي جعل حالات تعثر الأفراد عن سداد قيم مبالغ القروض العقارية التي استفادوا منها تزداد.

ج. **التوسع في استعمال المشتقات المالية ومبادلات التعثر الإئتماني:** لعل الكثير من المشتقات المالية أسهمت في تشكيل فقاعة سندات الرهن العقاري وانتشار الأزمة المالية خارج حدود السيطرة، إلا أن أبرز هذه المشتقات وأكثرها خطرا هي أدوات تبادل التعثر الإئتماني (القروض غير قابلة للسداد) (Credit Default Swaps) CDs، التي أصبحت تعرف اليوم بأسلحة الدمار الشامل المالية أو الأصول المالية السامة. (***نبال محمود قصبة، 2012***).

د. **عملية توريق الديون العقارية:** يتفق العديد من الماليين على أن التوريق يحتل المراتب الأولى ضمن قائمة أسباب الأزمة المالية، حيث تسبب التمادي في استخدامه دون قيود، وعدم التحقق من الجدارة الإئتمانية للمقترضين وإغرائهم بفائدة بسيطة في الأول ثم زيادتها، في خلق طلب متزايد على العقارات، وتشجيع الأفراد على شراء أكثر من منزل للمضاربة على ارتفاع أسعارها وكسب الفرق رغم أن دخل الواحد منهم لا يكفي لسداد أقساط قرض واحد. (***فرج، 2013***).

هـ. **فشل وكالات التصنيف الإئتمانية في تقدير خطر تعثر ديون الرهن العقاري:** نظرا لأن الديون العقارية للمدينين مرتفعي المخاطر قد اشتريت من قبل بنوك كبيرة وقوية، مثل مورغان ستانلي Morgan stanley وليمان براذرز Lehman Brothers، فقد قامت وكالات التصنيف الإئتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آمنا قدره (AAA)، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الإئتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية.(***بله باسي، 2009***).

3.3. أهم الأزمات المالية والبنكية الناتجة عن التعثر الإئتماني لدول عربية:

1.3.3 مشكلة تعثر الإئتمان البنكي في مصر: عرف القطاع البنكي المصري مشاكل مختلفة بدرجات متفاوتة، إلا أن أهم هذه المشاكل هي تلك المتعلقة بالتعثر الإئتماني، حيث شهد توسعا تدريجيا لقائمة المبالغ الإئتمانية المعرضة لخطر الضياع، الأمر الذي تسبب في تعرض الإقتصاد المصري إلى أضرار مالية بمختلف قطاعاته، عندئذ فقد تولدت لدى الحكومة المصرية قناعة بأنه لا يمكن الخروج من هذه المشاكل المالية لمختلف القطاعات الإقتصادية دون حل مشكلة التعثر الائتماني. (***بن عمر، 2011***).

ويمكن إيجاز أهم الملامح التي تؤكد وجود مشكلة التعثر الإئتماني في العناصر الآتية: (***عمر، 2018***).

- اعتراف كبار المسئولين بها ومحاولة حلها.
- هروب بعض المقترضين من البنوك إلى الخارج.
- زيادة عدد قضايا المطالبات بسداد الديون المتأخرة.
- ارتفاع حالات الإفلاس بين رجال الأعمال ممن حصلوا على قروض من البنوك.

2.3.3 **مشكلة تعثر الإئتمان البنكي في الأردن:** في الوقت الذي يشهد فيه النشاط الإئتماني توسعا كبيرا في الأردن، فإنه ظل يعاني من عوامل مختلفة أدت إلى وقوع البنوك في مشكلة التعثر الإئتماني، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي: (عمر، ***2018***).

- اهتمام البنوك بزيادة أرباحها من خلال التوسع الإئتماني بغض النظر عن درجة المخاطر الناجمة عنه.
- عدم التزام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء إلا بعد وصولهم إلى مرحلة التعثر، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية أساليب المعالجة.
- ضعف كفاءة العاملين في البنوك وعدم دقة دراستهم الإئتمانية ونقص الخبرة في إدارة المخاطر، الأمر الذي يتسبب في ضعف فعالية القرارات المتخذة.
- اتخاذ القرارات الإئتمانية على أساس الضمانات المقدمة من العميل، وذلك بشكل أكبر من اتخاذها على أساس جدوى المشروع المطلوب تمويله.

1.2.3.3 **حجم مشكلة تعثر الإئتمان البنكي في الأردن:** يمكن توضيح حجم مشكلة التعثر الإئتماني في الأردن من خلال الشكل رقم (03) وذلك خلال الفترة (2005-2015):

الشكل رقم (03): نسب تعثر الإئتمان البنكي ونسب تغطية المخصصات في الأردن خلال الفترة (2005-2015)

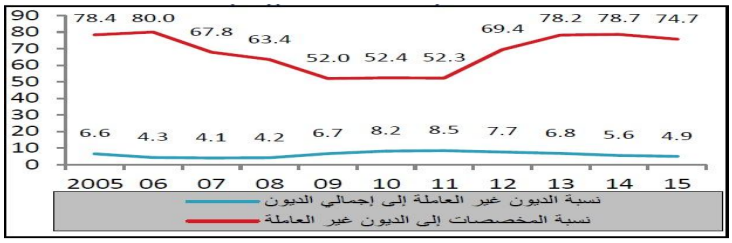

المصدر: البنك المركزي الأردني، (2015)، تقرير الإستقرار المالي، ص 31.

يمكن تحليل مشكلة تعثر الإئتمان البنكي في الأردن خلال الفترة (2005-2015) كالآتي:

- القترة من 2006 إلى 2012: فيما يخص نسبة الديون غير العاملة (المتعثرة) إلى إجمالي الديون فقد كانت هذه النسبة مستقرة خلال الأعوام 2006-2008 حيث كانت حوالي 4.2%، إلا أنه وبعد عام 2008 ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية فقد بدأت النسبة بالإرتفاع إلى أن وصلت 8.5% في نهاية عام 2011 ثم بدأت بالإنخفاض منذ عام 2012 حتى وصلت في نهايته إلى 7.7%، وقد جاء هذا الإنخفاض بسبب ارتفاع التسهيلات واستقرار حجم الديون غير العاملة، ويعود هذا الإستقرار إلى أن معظم العملاء اللذين تأثروا بتداعيات الأزمة المالية العالمية تعثروا خلال الفترة 2009-2011.

- الفترة من 2013 إلى 2014: واصلت نسبة الديون غير العاملة (المتعثرة) إلى إجمالي الديون في انخفاضها في عام 2014 لتصل إلى 5.6% مقابل 6.8% و7.7% لعامي 2013 و2012 على التوالي، ويعود هذا الإنخفاض إلى قيام البنوك بإعدام جزء من الديون غير العاملة مقابل المخصصات المرصودة إزائها، بالإضافة إلى تحسن الظروف الإقتصادية في المملكة الأردنية مما انعكس إيجابا على قدرة العملاء على السداد.
- الفترة من 2014 إلى 2015: فيما يخص نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد واصلت هذه النسبة انخفاضها في عام 2015 لتصل إلى 4.9% مقابل 5.6% و6.8% و7.7% لأعوام 2014، 2013 و2012 على التوالي، وقد جاء هذا الإنخفاض كذلك نتيجة قيام البنوك بإعدام جزء من الديون غير العاملة مقابل المخصصات المرصودة إزائها.

4. تحليل أهم المجهودات الدولية للتحكم في مشكلة تعثر الإئتمان البنكي:

1.4. أهم المجهودات الحكومية الدولية للتحكم في مشكلة تعثر الإئتمان البنكي:

1.1.4. الجهود الحكومية لعلاج أزمة اليابان: سعت الحكومة اليابانية بالتعاون مع كافة المؤسسات المعنية للوصول إلى حل جذري لمشكلة القروض المتعثرة، وتعتبر وكالة الخدمات المالية FSA في مقدمة المؤسسات المعنية بهذا الموضوع، وقد وضعت هذه المؤسسة خطة للمساهمة في التخفيف من حدة مشكلة القروض المتعثرة تشتمل على ما يلي: (***أبو عبيد، 2003***).

أ. تقوية ومساندة برنامج الدعم الخاص Special Support System الذي تطبقه الحكومة اليابانية بالتعاون مع البنك المركزي الياباني Bank of Japan الذي تقدم بموجبه الحكومة اليابانية والبنك المركزي الدعم والمساندة لأية مؤسسة مالية تتعرض لمخاطر الإنهيار.

ب. تدعيم القدرات الإدارية للمؤسسة التي تعاني من المشاكل.

2.1.4. جهود الحكومة الأمريكية في علاج أزمة الإئتمان: بعد سلسلة متعاقبة من الإنهيارات البنكية وأسواق المال دعا الرئيس الأمريكي بوش في خطاب له في سبتمبر 2007 إلى خطة إنقاذ تقوم على إنشاء صندوق لشراء الديون المتعثرة من المؤسسات المصرفية وقدر المبلغ بـ 700 مليار دولار وتوظيف المبلغ في توفير السيولة الكافية للحد من انهيار القطاع المصرفي في الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك تشكيل مجموعة من مؤسسات ضمان بأمر من الكونغرس وهي مؤسسة (فاني ماي) Fany May و(فريد ماك) Fredy Mac لتقوم بضمان القروض التي تصدرها البنوك، حيث بلغ حجم القروض التي تضمنها تلك المؤسسات حوالي 5 تريليون وتعادل نصف قيمة القروض العقارية الأمريكية التي تقدر بـ 10 ترليون. (***الخزرجي، 2018***).

2.4. تحليل مجهودات السلطات النقدية في علاج الأزمات الناتجة عن تعثر الإئتمان البنكي:

1.2.4 جهود البنك المركزي لعلاج أزمة التعثر الإئتماني في الأردن: اتخذ البنك المركزي الأردني مبادئ الرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل كمنطلق أساسي وقاعدة متينة لتطبيق كافة الإجراءات والمراحل الرقابية على البنوك، بما يمكن من ضبط نشاطها الإئتماني وتصديها ومواجهتها لكل حالة تعثر إئتماني، وذلك من خلال الرفع من نسب مخصصات الديون المتعثرة، حيث واصلت نسب تغطية مخصصات الديون غير العاملة (نسبة التغطية) ارتفاعها المستمر الذي بدأته في عام 2011 لتصل في نهاية عام 2014 إلى 78.7% ثم انخفضت في نهاية عام 2015 إلى 74.7%. هذا وقد احتل الجهاز المصرفي في الأردن مرتبة متوسطة بين عدد من دول المنطقة. (***البنك المركزي الأردني، 2015***).

الشكل رقم (04): تغطية المخصصات للديون الإئتمانية المتعثرة في الأردن وبعض الدول العربية

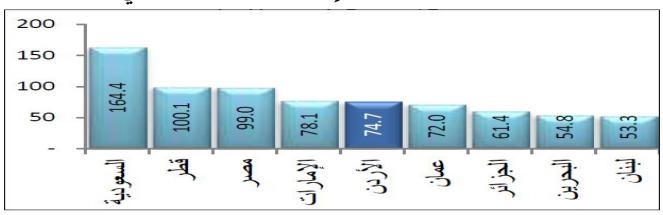

المصدر: البنك المركزي الأردني، (2015)، تقرير الإستقرار المالي، ص 31.

بتحليل رصيد الديون غير العاملة لدى الجهاز المصرفي الأردني فقد بلغت 1356.2 مليون دينار في نهاية عام 2015 مسجلة انخفاضا عن عام 2014 بمبلغ 49.2 مليون دينار حيث كانت تبلغ 1405.4 مليون دينار.

2.2.4 جهود البنك المركزي لعلاج أزمة التعثر الإئتماني في مصر: بناء على تعليمات البنك المركزي باشرت البنوك العاملة في السوق المصرية إجراءات تسوية مبالغ الإئتمان المتعثرة، مخاطبة بذلك العملاء والشركات المتعثرة لإجراء جدولة من المفاوضات معهم، للتوصل إلى جدولة المديونيات والإتفاق على برامج زمنية للسداد بشرط تقديم ضمانات جديدة أو سداد جزء من هذه المديونيات مقدما إثباتا لحسن النوايا. (***عبد العظيم، 2018***)

3.4. تحليل مجهودات الهيئات المالية الدولية في علاج الأزمات الناشئة عن مشكلة تعثر الإئتمان البنكي:

1.3.4 دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية والبنكية الناتجة عن التعثر الإئتماني: ركز عدد أكتوبر 2008 من تقرير الإستقرار المالي العالمي لصندوق النقد الدولي على منهج من ثلاث ركائز لتسوية أزمات تعثر الإئتمان البنكي على المستوى العالمي تمثلت في معالجة الأصول المتعثرة (القروض المتعثرة خصوصا)، توفير سيولة مرتفعة ودعم التمويل محدد الأجل من البنك المركزي، إعادة رسملة البنوك، ويشير التقرير إلى أن فعالية السياسات المالية تتطلب أن تكون هذه السياسات شاملة ومنسقة على المستوى الدولي للحد من انتقال آثار غير مقصودة عبر الحدود. وقد نجحت هذه التدابير في تحقيق استقرار الأوضاع في بعض المؤسسات المالية، ولكنها كانت مصحوبة بمخاطر تشويه القرارات المتعلقة بتخصيص الإئتمان، وعدم الإهتمام

بالمؤسسات المالية الأكثر كفاءةً التي لا تتطلب الدعم العام، وقد كان هناك مخاوف بالفعل حول انعكاسات الضمانات الحكومية وعمليات إعادة الرسملة، والتي تنعكس على فروق العائد لمبادلات مخاطر عدم السداد. (***صندوق النقد الدولي، 2009***).

2.3.4 توصيات لجنة بازل الدولية في معالجة الأزمات المالية بالتركيز على مشكلة التعثر الإئتماني: رغم إسهام اتفاقية بازل I في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي والمساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على البنوك إلا أنها لم تجد قبولا وتأقلم من طرف البنوك نتيجة تركيزها على المخاطر الإئتمانية، حيث أصدرت اللجنة اتفاقية جديدة بازل II، ومرة أخرى ونظرا لحدوث الأزمة المالية العالمية 2008 والتي كان سببها الرئيسي اختلال الجهاز المصرفي أُثبت فشل الإتفاقية في مواجهة الأزمات، مما أدى بلجنة بازل إلى إجراءات عليها تعديلات شاملة في إطار اتفاقية بازل III والتي تلتزم بإعطاء حصانة أكبر للبنوك وتحقيق استقرار النظام المصرفي.(***عريس، بحوصي، 2017***) وبالتركيز على جانب معالجة مشكلة تعثر الإئتمان البنكي "هدفت الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل III إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع وتحمل الخسائر وتجاوز الإختلالات والعمل على تدعيم السلامة المالية للبنوك من خلال الحد من توسع منح الإئتمان ومخاطر تعثره.

3.3.4 دور **برنامج** (Financial Sector Assessment Program) **FSAP في التحكم بالأزمات المالية الناتجة عن التعثر الإئتماني**: يتضمن برنامج تقييم القطاع المالي FSAP تقييما للأهمية النسبية لمختلف المؤسسات المالية في النظام، ومدى حساسية النظام المالي العالمي للصدمات في ظل مختلف السيناريوهات، ومؤشرات السلامة المالية مثل نسبة كفاية رأس المال وحجم القروض المشكوك فيها لدى البنوك. ويرتكز برنامج تقييم القطاع المالي FSAP على مجموعة من المؤشرات الموجهة للتنبؤ بحدوث أزمات مالية وبنكية، يمكن ذكر أهمها بالتركيز على مؤشرات التنبؤ بالتعثر الإئتماني في البنوك كالآتي: (***عبد المطلب، 2009***).

- المؤشرات الإئتمانية وقدرة المقترضين من القطاع المالي على الوفاء بالتزاماتهم.
- مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر جودة الأصول، الذي يقيس درجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية.

5. تحليل تجربة الجزائر في معالجة التعثر الإئتماني لدى البنوك التجارية:

1.5. واقع التعثر الإئتماني لدى البنوك التجارية الجزائرية: كنتيجة لعدة أسباب، متعلقة بالبنوك التجارية، وببيئة الأعمال الداخلية والخارجية لمختلف المؤسسات الإقتصادية المقترضة من البنوك الجزائرية، ظهرت مشكلة تعثر العملية الإئتمانية، وسُجلت بنسب تفوق المعدل العام للحد الأدنى للتعثر الإئتماني، والمساوي لـ5% من إجمالي محفظة قروض البنك.

1.1.5 حجم القروض المتعثرة في الفترة ما بين 2007 إلى 2014: قامت البنوك التجارية في الجزائر بدور هام في تمويل الإستثمارات المنتجة والأنشطة خارج المحروقات، ويعتبر القرض البنكي قناة هامة لهذا الغرض، كما أن محاولة تجسيد التنمية التي تقوم بها الجزائر في ظرف يتميز بفائض في سيولة البنوك، أعطى دفعة قوية للبنوك التجارية بصفة عامة والعمومية منها بصفة خاصة، لتوجيه القدر الأكبر من مواردها لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص والذي يشكل تمويله خطرا كبيرا في حالة ما إذا كانت القروض متعثرة. ***(بن مداني، 2017)***.

الشكل رقم (05): تطور حجم القروض المتعثرة للفترة من 2007 إلى 2014 **الوحدة:** مليار دج.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم القروض المتعثرة	984.80	752.30	652.20	598.13	538.22	502.70	544.31	598.26

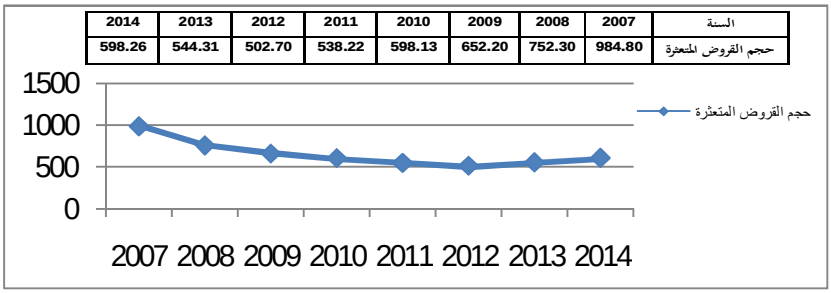

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المرجع الآتي: **-التقارير السنوية لبنك الجزائر**، (2007-2014).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) أن حجم القروض المتعثرة قد عرف انخفاضا مستمرا بمقدار 984.80 مليار دج بدءا من سنة 2007 إلى غاية 502.70 مليار دج سنة 2012، "وهذا الإنخفاض المسجل في حجم القروض المتعثرة لا يعكس كفاءة البنوك التجارية في تحصيل ومعالجة قروضها المتعثرة ولا لكفاءتها في إدارة مخاطر الإئتمان والتحكم فيها، ولكن يرجع إلى عمليات تطهير ذمة المؤسسات والمصارف التي انتهجتها الدولة الجزائرية بداية من سنة 1991 واستمرت إلى غاية 2012، وقد كانت هذه العمليات تهدف إلى شراء ديون البنوك العمومية التي تحوزها على زبائنها من المؤسسات العمومية ومستحقات يحوزها صندوق الإدخار على الدواوين ومؤسسات الترقية والتسيير العقاري، وكذا مستحقات الفلاحين، وتواصلت عمليات التطهير منذ انطلاقها سنة 1991 إلى غاية سنتي 2006 و2007 بإعادة شراء الإستحقاقات على مؤسسات قيد النشاط ومؤسسات تمت تصفيتها بإجمالي قُدر بـ 45.996 مليار دح. كما سجلت سنة 2009 إعادة شراء استحقاقات البنوك العمومية على الفلاحين بمبلغ 36.173 مليار دج بالإضافة إلى استحقاقات على مؤسسات تمت تصفيتها بمبلغ 35.812 مليار دج. وفي سنة 2010 قامت الخزينة العمومية بإعادة شراء استحقاقات على مؤسسات عمومية بملغ 297.932 مليار دج. كما تضمنت عمليات إعادة شراء الإستحقاقات غير الناجعة لسنتي 2011 و2012 التي قامت بها الخزينة بملغ 235.70 مليار دج." ***(بن مداني، 2017)***.

نلاحظ كذلك من خلال الشكل رقم (05) ارتفاعا في حجم القروض المتعثرة المسجلة لدى البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث بلغ حجم القروض المتعثرة سنة 2013 قيمة 544.31 مليار دج، ثم ارتفع بمقيمة إضافية مساوية لـ 53.95 مليار دولار سنة 2014، حيث بلغ الحجم الكلي للقروض المتعثرة فيها مبلغ 598.26 مليار دج. ويمكن إرجاع سبب الإرتفاع في حجم القروض المتعثرة لسنتي 2013 و2014 إلى "ضعف البنوك التجارية في مجال إدارة مخاطر القروض وكذا ضعف سياستها الإئتمانية، والذي يمكن إرجاعه أيضا إلى الحجم الكبير للقروض الممنوحة من أجل تمويل التنمية الإقتصادية والموجهة غالبا للقطاع الخاص، وخاصة وكالات دعم وتشغيل الشباب على غرار كل من (ANGEM, CNAC, ANSEJ)، حيث بلغ هذا التمويل سنة 2010 ما يقارب 1806 مليار دج من مجموع 3267 مليار دج أي نسبة 55.28% وقدر بـ52.8% نهاية سنة 2013".(***صديقة بن داني، 2017***). وقد أكد كثير من الخبراء الماليين والمهنيين في البنوك في عدة دراسات وتصريحات أن هذا النوع من القروض عادة ما يتم منحه دون أدنى الشروط التي تتطلبها عملية التحليل الإئتماني، وأن البنوك التجارية العمومية تقوم بمنحها بناء على القرارات السياسية الخاضعة لطبيعة نظام الحكم في الجزائر. كما أن حجم الديون المتعثرة لهذا النوع من القروض عرف عدة تصريحات حكومية متضاربة، منها من يؤكد انخفاضها ومنهم من يؤكد أن نسب القروض المسددة فيها تشكل نسب جد منخفضة مقارنة بالحجم الكلي للقروض الممنوحة لها.

2.1.5 المستحقات غير الناجعة والمؤونات في الفترة (2015-2017): ارتفع مستوى المستحقات غير الناجعة بالنسبة لإجمالي المستحقات (القروض الموزعة ومستحقات أخرى تدخل في حساب هذه النسبة) في 2017 (12.30% مقابل 11.9% في 2016 و9.8% في 2015).

وتفسر هذه النتائج حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر (جويلية 2018) إلى تحويل حصة كبيرة 42% من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل (ANSEJ, CNAC, ANGEM) التي بلغت آجال استحقاقها، إلى مستحقات غير محصلة. ساهمت هذه القروض بنسبة 78% في ارتفاع القروض غير الناجعة للبنوك العمومية في 2017. بما أنها استفادت من ضمانات بواقع 74% لدى مؤسسات ضمان القروض، تم تخصيص مؤونات ضعيفة لها. في المقابل، وبالنسبة للبنوك الخاصة، انخفض معدل المستحقات غير المحصلة في 2017 مقارنة بمستواه المسجّل في 2016 (7.9% مقابل 8.2%).

2.5. تحليل الجهود المتخذة لعلاج تعثر الإئتمان البنكي لدى البنوك التجارية الجزائرية:

1.2.5. تحديث ورفع متطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنوك التجارية في الجزائر: يعتبر رأس المال من أهم خطوط الدفاع وشروط تحقيق متطلبات سلامة العمل البنكي بشكل عام وتسيير مخاطر تعثر العملية الإئتمانية

بشكل خاص في البنوك، وبناء على ذلك خصص مجلس النقد والقرض أول نظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990 إلى رأس المال الأدنى المطلوب توفيره من طرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وبعد ذلك عمل بنك الجزائر لاحقا على تكييف رأس المال الأدنى حسب الظروف المحيطة بالعمل المصرفي، مثل تطور النشاط، تزايد عدد البنوك والمؤسسات المالية المفتوحة، تطور حافظات هذه الأخيرة، تطور الظرف المالي الوطني وحتى الدولي.(***بودالي، 2017***) .

2.2.5. تحديد معيار للأموال الخاصة والموارد المالية للبنوك التجارية في الجزائر: يهدف معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة بشكل خاص إلى وضع حد لخطر عدم التسديد من طرف المقترض في الآجال المتفق عليها، وذلك مع تحديد سقف لقدرة تمويل البنوك لقروض طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل. ويمكن حساب هذا المعامل بالعلاقة التالية: (***نجار، 2014***)

المعامل = $\frac{\text{الأموال الخاصة+الموارد الدائمة}}{\text{الإستخدامات الثابتة}} \geq$ **60 %...المعادلة رقم (01).**

3.2.5. تحديد معيار لتوزيع مخاطر العجز والتعثر عن السداد: في هذا الإطار أصدر بنك الجزائر النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت سنة 1991، والتعديل بالنظام 95-04 المؤرخ في 20 أفريل 1995 المحدد للقواعد الإحترازية للبنوك والمؤسسات المالية (النظام 95-04 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، 1991)، حيث تم التأكيد على حتمية احترام البنوك ومختلف المؤسسات المالية لنسب مخاطر لا تتعدى 25% من الأموال الخاصة في حال كان مصدر الخطر ناتج من مستفيد واحد، وأن لا تتعدى 10 مرات من قيمة الأموال خاصة في حال كان مصدر الخطر عدة مستفيدين.

4.2.5. تحديد وتطوير نسب الملاءة البنكية: نظرا للأهمية البالغة لمعيار الملاءة البنكية التي أكدت عليها مقررات لجنة بازل الدولية، خصوصا في مجال تدنية المخاطر الناجمة عن تعثر عملية منح الإئتمان، قام بنك الجزائر بعدة مجهودات تحاول مواكبة متطلبات سلامة العمل البنكي العالمي، حيث عرفت نسب الملاءة المفروض تطبيقها على البنوك عدة تطورات يمكن توضيحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تطورات نسب الملاءة المفروضة على البنوك العاملة في الجزائر

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2014
النسبة %	4	5	6	7	8	9.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نظم بنك الجزائر في الفترة (1995-2014) .

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن سلطة النقد في الجزائر قد تماشت وطبيعة نظام عمل البنكي في الجزائر، حيث أنها قامت بفرض نسب الملاءة الواجب تطبيقها ضمن متطلبات العمل البنكي بشكل تدريجي بدءا من نسبة 4% بلوغا إلى نسبة 9.5% سنة 2014.

5.2.5. تطوير نظم الرقابة الداخلية والخارجية على مخاطر تعثر النشاط الإئتماني في البنوك التجارية الجزائرية:

1.5.2.5. الرقابة الداخلية: فيما يتعلق بمشاكل ذات علاقة بتعثر العملية الإئتمانية لدى البنوك التجارية في الجزائر، فقد أصدر بنك الجزائر في هذا الصدد، النظام رقم 02-03 في نوفمبر 2002 المتضمن لإجراءات الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وكذلك النظام رقم 11-08 سنة 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث قدم هذا الأخير مجموعة من الأوامر التي تلزم البنوك التجارية في الجزائر بإنشاء وتطوير نظم الرقابة الداخلية لديها بما يكفل انتقاء وقياس مخاطر العملية الإئتمانية بالشكل الذي يكفل التحكم في مشاكل التعثر. وفي هذا الإطار حدد النظام 02-03 كيفية تكوين نظام لإختبار وتقدير مخاطر القرض من خلال كل من نظم اختبار مخاطر القرض واختبار نظم تقدير مخاطر القرض. (***النظام 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، 2002***).

2.5.2.5. الرقابة الخارجية: لقد أحدث قانون النقد والقرض 90-10 تغيرات جذرية في طريقة سير القطاع المالي عامة والبنكي خاصة، وأدخل قواعد لتنظيم الصناعة المصرفية بتأطير النشاط المصرفي وجعله خاضعا لإرادة بنك الجزائر ذو الصلاحيات الضبطية والإدارية والتنظيمية والإشرافية والقضائية، بحيث تعمل تحت إشرافه سلطات رقابية تقودها اللجنة المصرفية، ذات الصلاحيات المطلقة في إجراء الرقابة والإشراف على أعمال المؤسسات المصرفية والمالية النشطة في المجال الجزائري. كما عزز هذا القانون، جهاز الرقابة المصرفية ودعم آلياته بإقرار إنشاء مصالح ذات أهمية بالغة في ممارسة الدور الرقابي، كتلك التابعة مباشرة إلى اللجنة المصرفي مثل: مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، مركزية الميزانيات، مركزية مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعائلات، مركزية مخاطر التمويل التأجيري...والتابعة مباشرة إلى بنك الجزائر: اللجنة المصرفية، لجنة مراقبة الإستقرار المالي، صندوق تأمين الودائع، خلية المخاطر والأزمات. (***طيبي، 2013***).

6. الخاتمة:

إن عملية التوسع في منح الإئتمان، نقص الإشراف البنكي وعدم الإلتزام بقواعد الحيطة والحذر للبنوك المركزية هي من أهم مسببات حدوث عدة أزمات مالية وبنكية ذات علاقة بمشكلة التعثر الإئتماني في العديد من دول العالم، وفي إطار ذلك اتخذت الدول والسلطات النقدية لتلك البنوك مجموعة من المجهودات الهادفة إلى إصلاح وإنقاذ منظوماتها البنكية وكذلك معالجة الآثار السلبية التي أنتجتها الأزمات المالية والبنكية. وفي هذا الإطار كانت نتائج وتوصيات هذه الدراسة كالآتي:

1.6 النتائج:

- تعود مسببات مشكلة تعثر الإئتمان البنكي على المستوى الدولي والمحلي، عائدة إلى تفاعل مجموعة من العوامل ذات العلاقة بكل من البنك، العميل طالب الإئتمان وظروف خارجة عن تحكم كليهما. وبالتالي يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى.
- تبين أن إفراط بنوك دول العالم في منح الإئتمان البنكي دون دراسة إئتمانية دقيقة، قد انعكس بالسلب عليها في عملية استرجاع مبالغ أصولها وفوائدها وذلك بسبب تعثر عملائها عن السداد، وبالتالي يمكن إثبات صحة الفرضية الثانية.
- تعتبر مبادئ تنظيم ورقابة العمل البنكي على المستوى الدولي التي جاءت بها الإتفاقيات الثلاثة للجنة بازل الدولية، ركائز أساسية لعمل البنوك، حيث تدخل هذه المبادئ ضمن المجهودات التي انتهجتها الهيآت المالية الدولية في مجال تسيير المخاطر البنكية بشكل عام وتسير مخاطر تعثر الإئتمان البنكي بشكل خاص، إضافة إلى كل من مختلف مجهودات الهيآت المالية الدولية الأخرى والسياسات المالية والنقدية لحكوماتها وسلطاتها النقدية، وبالتالي فإن أدوات السياسة النقدية ما هي إلا أدوات مكملة لبقية أدوات السياسات والإستراتجيات العلاجية الأخرى، وبالتالي يمكن نفي الفرضية الثالثة.
- أما فيما يتعلق بتجربة البنوك التجارية الجزائرية مع مشكلة التعثر الإئتماني، فقد تبين أن نسب التعثر لديها خلال السنوات الأخيرة قد تجاوزت الحد الأدنى للقروض المتعثرة المساوي لـ 5% من إجمالي محفظة قروضها، وأمام ذلك الوضع قام المشرع الجزائري بالتعديل على قانون النقد والقرض 90-10 في جانب تنظيم النشاط الإئتماني وتسيير مخاطره، إضافة إلى التأكيد عليها بمجموعة من الأوامر والأنظمة والتعليمات التي ألزمت البنوك التجارية على رفع رؤوس أموالها إلى ما يفوق 10 مليار دينار جزائري سنة 2008 وكذلك تطوير ورفع نسب الملاءة مع ما يتوافق ومقررات لجنة بازل الدولية، حيث وصلت نسب الملاءة البنكية في الجزائر سنة 2010 إلى 9.5%. وبالتالي يمكن إثبات صحة الفرضية الرابعة.

2.6 التوصيات:

- إعادة النظر في طبيعة النظام الإئتماني في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال تخفيض معدلات الفائدة وعقوبات التأخير عن السداد، حيث أظهرت الكثير من التجارب، أن أسعار الفائدة المرتفعة المصاحبة لعقوبات التأخير عن السداد تجعل من العملية الإئتمانية ذات تكلفة مرتفعة، الأمر الذي يشكل عائقاً كبيراً في قدرة المؤسسات المقترضة على سداد إلتزاماتها الإئتمانية، وبالتالي ارتفاع احتمال تعثرها.
- ضرورة التعديل على قانون النقد والقرض 90-10، وذلك بإضافة قوانين جديدة تلزم البنوك التجارية الجزائرية على إبتكار أدوات علمية وإحصائية حديثة تساعد في صناعة واتخاذ القرار الإئتماني، وتعمل على الكشف المبكر لإنحرافات العملية الإئتمانية، وبالتالي تفادي الوقوع في حالات التعثر الإئتماني.

7. المراجع:

1. بودالي. مخطار، (2017)، ***أثر مقررات بازل 3 في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الإحترازية لبنك الجزائر***، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
2. البنك المركزي الأردني، (2015)، **تقرير الإستقرار المالي.**
3. أبو عبيد. جمال أحمد حسين، (2003)، ***القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية"الأسباب والآثار والحلول الممكنة: دراسة تحليلية***"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، تخصص التمويل، جامعة عمان العربية، الأردن.
4. بله باسي. زكرياء، (2009)، ***الأزمة المالية العالمية الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، والدروس المستفادة من منظور الإقتصاد الإسلامي***، مؤتمر الجنان حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، يومي 13 و14 مارس، طرابلس، لبنان.
5. نجار. حياة، (2014)، ***إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية*** أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر.
6. طيبي. حمزة، (2013)، ***تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل الدولية***، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير الجزائر 03، الجزائر.
7. لطرش. الطاهر، (2015)، ***الإقتصاد النقدي والبنكي***، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر.
8. كمال أحمد يوسف محمد، (2013)، ***"التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج"***، مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد 3، جامعة النيلين، السودان.
9. داود. محمد عثمان، (2013)، ***"إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره"***، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن.
10. عمر. محمد عبد الحليم، (2018)، ***أزمة الإئتمان المصرفي رؤية إسلامية***. نقلا عن الموقع الإلكتروني:
-http://iefpedia.com/arab, consulté le 03/07/2018 à 20:32 h.
11. عبد العظيم. محمود، (2018)، ***البنوك المصرية في مهمة مستحيلة لإستعادة القروض المتعثرة***. نقلا عن الموقع الإلكتروني:
-http://www.alittihad.ae/details.php?id=82750&y=2012&article=full, consulté le 10/07/2018 à 23:53
12. ***النظام رقم 95-04، (1991)***، المعدل والمتمم لنظام بنك الجزائر رقم 91-09 الصادر بتاريخ 14 أوت المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.
13. قصبة. نبال محمود، (2012)، ***تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج***، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، دمشق، سوريا.

14. ***نظام بنك الجزائر (2014)***، رقم 14-04 المؤرخ في 16 فيفري المتضمن لنسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
15. ***نظام بنك الجزائر (1994)***، رقم 74-94 المؤرخ في 29 نوفمبر المتضمن قواعد الحيطة والحذر في البنوك والمؤسسات المالية.
16. نظام بنك الجزائر (2002)، رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
17. عبد المطلب. عبد الحميد، (2009) "***الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)***"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
18. بلطاس. عبد القادر، (2009)، ***تداعيات الأزمات المالية العالمية - أزمة Sub Prime***، دار النشر ليجند، إنجلترا.
19. عريس. عمار، بحوصي. مجدوب، (2017)، ***تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي***، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، جامعة بشار، الجزائر.
20. فرج. شعبان، (2013)، **التوريق وأزمة الرهن العقاري والبدائل المطروحة في ظل أساليب التمويل الإسلامي**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 06، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
21. بن مداني. صديقة ، (2017)، ***إنعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر -دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر***-، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
22. صندوق النقد الدولي، (2009)، ***تقرير الإستقرار المالي العالمي***، مستجدات الأسواق المالية، عدد 28 جانفي.
23. التقرير السنوي لبنك الجزائر (2007).
24. التقرير السنوي لبنك الجزائر (2014).
25. التقرير السنوي لبنك الجزائر (جويلية 2018).
26. الخزرجي. ثريا، (2018) ***الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الإقتصاديات العربية***. نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com/arab, consulté le 15/07/2018 à 20:07 h.
27. بن عمر. خالد، (2011)، ***دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الإئتمان لدى البنوك التجارية -دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر.
28. Luc Laeven, Fabian Valencia**, (2011**), ***Systemic banking crises: a new database***, working paper, IMF.
29. Patrick Artus et autres**, (2008),** ***La crise des subprimes***, La documentation française, Paris, France.